استبقت طهران اجتماع فيينا الثلاثاء المقبل، بين أعضاء الاتفاق النووي، بمشاركة أميركا، بالتمسك بشرطها السابق: رفع العقوبات أولاً. ويهدد هذا الأمر «الانفراجة» التي حصلت في اجتماع أول من أمس، خصوصاً مع إعلان إيران عن «أخبار سارة» خلال أشهر تخص تجاربها النووية

إيران ترفض رفع العقوبات بالتدريج

باريس تطالب طهران بالامتناع عن أي انتهاك آخر لالتزاماتها النووية

ظريف: طالبت فرنسا بعدم الالتزام بالعقوبات الاميركية (عطا كينارلي/ فرانس برس)

للحديث تتمة...

هل يُحاسب النظام السوري؟

عيسى سميسم

في الوقت الذي يتحضّر فيه النظام السوري لاستكمال الإجراءات الشكلية من أجل ترشيح بشار الأسد للانتخابات الرئاسية المقبلة، من خلال إعلان ذلك رسمياً في جلسة لمجلس الشعب خلال أيام، يعمل المجتمع الدولي ومنظمات من المجتمع المدني حول العالم، على إظهار الوجه الحقيقي للنظام السوري، وفضح كل جرائمه بحق السوريين، التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. ويبدو ذلك كنتيجة لتشكّل قناعة لدى المجتمع الدولي، بضرورة عدم السماح لهذا النظام بالاستمرار في لعبة الانتخابات، وتكريس حكم بشار الأسد لسبع سنوات جديدة، وضرورة محاسبة مرتكبي الجرائم بحق السوريين. ولعل البيان الذي صدر عن وزراء خارجية 18 دولة أوروبية، الأربعاء الماضي، وحمّل النظام السوري المسؤولية الأساسية عن الجرائم التي تُرتكب في سورية، هو الموقف الأهم في هذا الإطار، كونه يحمل موقفاً سياسياً وأضحاً وحازماً من معظم دول الاتحاد الأوروبي تجاه الجرائم التي يرتكبها النظام. ويضاف إلى ذلك تحميل البيان المسؤولية لداعمي النظام أيضاً بشأن تلك الجرائم، وهي المرة الأولى التي يُشار فيها صراحة إلى ضرورة محاسبة الدول والكيانات التي تدعم النظام.

كذلك، يكتسب التقرير الشامل الذي أصدرته منظمات حقوقية روسية أخيراً، عن الانتهاكات الروسية في سورية وتورط موسكو في جرائم حرب، أهمية خاصة، كونه أول تقرير يصدر عن منظمات من إحدى الدول الداعمة للنظام، بالإضافة إلى شموليته وصدوره عن فريق من أهم المدافعين عن حقوق الإنسان. وتضاف إلى كل ذلك تقارير أخرى صدرت بشكل متزامن عن منظمات حقوقية، إلى جانب عدد من التصريحات على لسان مسؤولين غربيين، كلها إما تشير إلى عدم شرعية الانتخابات الرئاسية في سورية في ظلّ الوضع الراهن، أو تتحدث عن جرائم النظام وضرورة محاسبة المتورطين فيها. ولكن على الرغم من تصاعد الموقف الدولي ضدّ ترشيح بشار الأسد، إلا أنه لم يصدر حتى الآن موقف جدي وحاسم من المجتمع الدولي، من شأنه منع الانتخابات التي يصرّ عليها النظام، أو يفرض البديل عن تلك الانتخابات، عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي يتحدث عنها الجميع من دون أي نية حقيقية لتطبيقها.

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لم يكد يحدث ما يشبه الانفراجة في الملف النووي الإيراني، حتى أعادت طهران الملف إلى نقطة البداية، مع رفضها العودة إلى التزاماتها النووية، قبل رفع العقوبات الأميركية بشكل كامل، بشكل يمكن التحقق منه على أرض الواقع. هذا الأمر أجبر وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان على إجراء اتصال هاتفي من طهران الكفّ عن أي انتهاك لالتزاماتها النووية الحالية لدعم المناقشات التي ستعقد في فيينا الثلاثاء المقبل، وهو ما رد عليه الوزير الإيراني بمطالبة باريس عدم الالتزام بالعقوبات الأميركية. وتأتي هذه التطورات بعد المحادثات التي جرت، أول من أمس الجمعة، بين القوى العالمية وإيران بشأن الاتفاق النووي، والتي توجت بما يشبه «الانفراجة»، بعد الحديث عن عقد اجتماع حضوري، الثلاثاء المقبل، في فيينا، قد يكون أول فرصة لإجراء محادثات غير مباشرة بين طهران وواشنطن بشأن الاتفاق المتعثر منذ الانسحاب الأميركي منه في 2018. وعُقدت المحادثات عبر تقنية «الفيديو كونفرانس»، على مستوى مديرين سياسيين ومساعدي وزراء خارجية إيران وفرنسا وبريطانيا والمانيا والصين وروسيا، برئاسة معاون وزير خارجية الاتحاد الأوروبي إنريكي مورا. وأعلن مسؤول بارز في الاتحاد الأوروبي عقب الاجتماع أن بروكسل تأمل في التوصل إلى اتفاق نهائي على عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق خلال الشهرين المقبلين، أي قبل موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية في 18 يونيو/ حزيران المقبل.

وأوضح أن المحادثات، التي ستنطلق في فيينا الثلاثاء المقبل، ستسعى إلى وضع قوائم للتفاوض تضم العقوبات التي يمكن للولايات المتحدة رفعها والالتزامات النووية التي على إيران الوفاء بها. وأضاف أن تلك القوائم «يجب أن تتلاقى في مرحلة ما. وفي النهاية نحن نقترب من ذلك بطرق متوازية. أعتقد حقاً أن بإمكاننا تحقيق ذلك في أقل من شهرين». وقال دبلوماسيان إن الجولة الأولى من المحادثات قد تستغرق عدة أيام، وقد تليها جولتان أو ثلاث في الأسابيع التالية لمناقشة القضايا المعقدة.

ورفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أمس السبت، تصريحات نائبة المتحدث باسم الخارجية الأميركية، جالينا بورتر، بشأن التفاوض حول رفع العقوبات، والخطوات الإيرانية للعودة إلى الالتزامات النووية، مؤكداً أن طهران لن تعود إلى هذه التعهدات قبل رفع جميع العقوبات والتحقق من رفعها على أرض الواقع. وأكد خطيب زادة، في تصريح للتلفزيون الإيراني، رفض بلاده أي خطة تبنى على مبدأ «خطوة خطوة»، مضيفاً أن «السياسة القطعية للجمهورية الإسلامية هي رفع جميع العقوبات الأميركية، سواء تلك التي أعاد (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب فرضها بعد الانسحاب من الاتفاق النووي، أو تلك التي فرضها للمرة الأولى، أو العقوبات التي فرضت تحت عناوين أخرى». واشترط لوقف طهران إجراءاتها النووية والعودة إلى تعهداتها في الاتفاق النووي، إلغاء هذه العقوبات والتحقق من ذلك عملياً.

وكانت بورتر قالت، أول من أمس، إنّ واشنطن لم تعلن رفع أي عقوبات من قبل، بالاتفاق. ورحب المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس باجتماع مجموعة «4+1». وقال «نحن على استعداد للسعي للعودة إلى الإيفاء بالتزاماتنا الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة (التسمية الرسمية للاتفاق النووي) بما يتوافق مع قيام إيران بالأمر ذاته».

> أكدت طهران أن رفع العقوبات يجب أن يكون بشكل موثر
>
> كشف علي أكبر صالحي أن اجتماع فيينا سيتناول قضايا فنية

لكن مباحثات فيينا المرتقبة ليست في إطار تفاوضي تحضره إيران أيضاً، إذ لا تزال الأخيرة ترفض إجراء أي مفاوضات مع الولايات المتحدة بشكل مباشر، أو في إطار أطراف الاتفاق النووي. ومن المنتظر أن يجري الوفد الأميركي مباحثات ثنائية أو متعددة الأطراف مع بقية أعضاء الاتفاق النووي في فيينا باستثناء إيران.

ودعت باريس، أمس السبت، طهران للتعامل البنّاء خلال محادثات غير مباشرة من المقرر إجراؤها مع واشنطن في فيينا الثلاثاء. وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، في بيان بعد اتصال هاتفي مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، إنه طلب من إيران الكفّ عن أي انتهاك لالتزاماتها النووية الحالية لدعم المناقشات. وأضاف «حثثت إيران على التعامل البنّاء في المناقشات المقررة، وهي تهدف للمساعدة خلال الأسابيع المقبلة في تحديد الخطوات اللازمة من أجل العودة إلى الالتزام الكامل بالاتفاق النووي». وشدّد على أن «فرنسا ستشارك بطريقة براغماتية ومتطلبة في نفس الوقت». وأضاف أنه «في سياق يظهر فيه الجميع استعدادهم لإجراء هذه المفاوضات بحسن نية، بهدف التوصل إلى اتفاق سريع، حثثت إيران على الامتناع عن أي انتهاك آخر لالتزاماتها الحالية في المجال النووي يمكن أن يقوض زخم استئناف المحادثات».

وسارع ظريف إلى الرد على لودريان، موضحاً أنه دعا نظيره الفرنسي خلال الاتصال الهاتفي إلى اتخاذ «موقف بناء خلال اجتماع فيينا» الثلاثاء. وكتب، في تغريدة، «طالبت فرنسا باحترام تعهداتها بموجب الاتفاق (النووي) وعدم الالتزام بالعقوبات الأميركية غير القانونية».

وقال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحي، مساء أول من أمس، في برنامج حواري عبر تطبيق «كلوب هاوس»، إنه «على ما يبدو فإن المأزق الأولي حول الاتفاق النووي بدأ ينفرج»، مؤكداً أن «ذلك يبعث على الأمل». وكشف أن اجتماع فيينا سيتناول قضايا فنية، معتبراً أن «الدخول في هذه المرحلة الفنية يعني أن الوضع يدار بطريقة يتم من خلالها تجاوز عقبة من يتخذ الخطوة الأولى»، وذلك في إشارة غير مباشرة للشروط الإيرانية الأميركية المتبادلة خلال الفترة الأخيرة. وفي حين أبدى الرئيس الأميركي جو بايدن عزمه على العودة الى الاتفاق، تتباين المواقف بين واشنطن وطهران بشأن من يجدر به اتخاذ الخطوة الأولى، إذ تطالب الإدارات المتحدة باحترام إيران تعهداتها أولاً، في حين تشدد الأخيرة على أولوية رفع العقوبات والتحقق منها. وفي ما يبدو أنه محاولة لزيادة الضغط على واشنطن لتسريع عملية التوصل إلى اتفاق، أعلن صالحي أنه «سيتم الإعلان عن أخبار سارة حول محركات الدفع النووي، وعملية اختبار بارد لمفاعل اراك للماء الثقيل في غضون الأشهر المقبلة».

وقال «لقد كنا قبل الاتفاق النووي ننتج 5 أطنان من الكعكة الصفراء سنوياً كمعدل، وارتفع ذلك إلى 40 طناً في الأعوام الأربعة الأخيرة، إلا أننا تأخرنا قليلاً خلال العام الأخير، إذ بلغ 35 طناً، بسبب كورونا».

انشقاقات وإقالات تسبق الانتخابات
أزمات داخل الأحزاب الجزائرية

تشهد الأحزاب الجزائرية أزمات داخلية متلاحقة على خلفية الانقسامات بين الأعضاء في المواقف من الانتخابات البرلمانية المقررة في يونيو/ حزيران المقبل

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تسببت الانتخابات البرلمانية المبكرة المقرّرة في 12 يونيو/حزيران المقبل في الجزائر، بأزمات تنظيمية داخل الأحزاب، وأدّت إلى انشقاقات وحركات تمرّد داخلية، كان أبرزها الانقلاب الذي حصل أمس السبت على القيادة التاريخية لحزب العمال اليساري.

وسمحت السلطات الجزائرية لمجموعة من قيادات وكوادر في حزب «العمال»، يقودهم الرئيس السابق لكتلة الحزب في البرلمان منير ناصري، بعقد اجتماع أمس وُصف بالطارئ، لانتخاب قيادة جديدة للحزب، وخلع الأمينة العامة التاريخية للحزب لويزة حنون التي قضت ثلاثة عقود في منصب المتحدثة الرسمية باسم الحزب، ثم الأمينة العامة له. وتمت في هذا الاجتماع تزكية رئيس الكتلة البرلمانية للحزب سابقاً منير ناصري إلى منصب الأمين العام بالنيابة، وتكليفه باستدعاء مؤتمر طارئ للحزب. واتهم ناصري بعد تزكيته، قيادة الحزب (التي تم الانقلاب عليها) بارتكاب انحرافات كبيرة وتهميش القواعد، ما دفع معسكره، بحسب ما قال، إلى «استعادة الحزب وتصويب مساره، وإعادته إلى مناضليه لقول كلمة الفصل في القضايا المصيرية للحزب وللبلاد». لكن هذا الانقلاب، الذي يحظى بدعم السلطة انتقاماً من مواقف لويزة حنون، وإعلانها مقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة، هو الثاني من نوعه الذي يتعرض له الحزب، بعد محاولة سابقة عام 2016، يلقى في المقابل مقاومة من القيادة الرسمية للحزب برئاسة حنون، التي أعلنت في بيان أمس، أن الاجتماع المزعوم، والذي أعلن فيه سحب الثقة من حنون غير شرعي، ويُعدّ تدخلاً في الشؤون الداخلية لحزب العمال من طرف غرباء عن الحزب. وذكرت حنون أن هؤلاء الكوادر ليسوا أعضاء في الحزب، وليست لهم أية علاقة به، لا مع القيادة ولا مع القواعد ما عدا قيادية واحدة فقط، وبعضهم تم إقصاؤه من الحزب منذ عام 2019، وبعضهم أصبح قيادياً ومرشحاً في أحزاب أخرى.

> رفضت حنون الاعتراف بنتائج الاجتماع الذي سحب الثقة منها
>
> خلافات تعصف بـ«جبهة التحرير الوطني»

في هذه الأثناء، لم يسلم الحزب الأول للسلطة، حزب «جبهة التحرير الوطني»، من تداعيات الخلافات حول الانتخابات النيابية والقوائم المرشحة، فإضافة إلى انسحاب عدد من كوادر الجبهة، وتشكيلهم قوائم مستقلة منافسة للحزب في الانتخابات، تتصاعد الخلافات بين الأمين العام أبو الفضل بعجي، وعدد من كبار القياديين. وقرّر بعجي، أول من أمس الجمعة، تجميد عضوية ثلاثة من قيادييّ الحزب في المكتب السياسي للجبهة، وهم وزير العلاقات مع البرلمان سابقاً محمود خوذري، والمكلف بالنقابات في الحزب أحمد بناي، والأمين العام لاتحاد المزارعين محمد عليوي. وقال الأخير في تصريح صحافي تعليقاً على القرار، إنه إقصائي ويدخل في إطار السعي للانفراد بالحزب.

من جهته، يشهد حزب «جبهة القوى الاشتراكية» منذ اللقاء السابق لقيادة الحزب برئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، مشكلات داخلية، بسبب رفض قواعد وكوادر الحزب لأي تواصل سياسي بين الحزب والسلطة، كما حاولت مجموعات من مناضلي أقدم أحزاب المعارضة الجزائرية، التجمع قرب مقر انعقاد اجتماع المجلس الوطني للحزب أمس، للضغط على قيادته رفضاً لخيار المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، فيما تقاطع العديد من القوى السياسية الانتخابات المبكرة بسبب وجود تحفظات لديها على طريقة إجراء الاستحقاق فضلاً عن عدم الثقة بنوايا السلطة.

إلى ذلك، شهد حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» الموالي للسلطة، حالة من التمرد داخل قواعده، بسبب قوائم الترشيحات في الانتخابات المبكرة، حيث انسحب عدد من كوادر الحزب، وقروا تشكيل قوائم منافسة، سواء بشكل مستقل أو ضمن أحزاب منافسة، وانضم بعضهم إلى قوائم حركة «البناء الوطني» و«الفجر الجديد» وغيرها، خصوصاً أن الحزب يبقى برفقة جبهة «التحرير الوطني»، من أكثر الأحزاب السياسية المستهدفة من قبل الحراك الشعبي رفضاً لوجودها السياسي.

شرق غرب

قبول طلبات جميع القوائم للانتخابات الفلسطينية

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، أمس السبت، عن استكمال قبول طلبات جميع القوائم الانتخابية التي تقدمت بطلبات ترشح لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة، في مايو/ أيار المقبل. وعقد مرشحو قائمة «القدس موعدنا»، التابعة لحركة «حماس»، اجتماعاً في فندق في مدينة رام الله أمس السبت، تحضيراً للانتخابات التشريعية. يشار إلى أنه أول اجتماع علني لمرشحي الحركة في الضفة الغربية. (العربي الجديد)

تونس: الشاهد ينفي تهمة الانقلاب

نفى رئيس الحكومة التونسية الأسبق، يوسف الشاهد (الصورة)، وجود انقلاب، فيما يُعرف بحادثة يوم الخميس الأسود، في 27 يونيو/حزيران 2019، إذ تزامن في هذا اليوم وقوع عمليات إرهابية مع نقل الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي إلى المستشفى العسكري. وقال الشاهد، في مقابلة مع قناة «قرطاج بلس» الخاصة، الجمعة الماضي، إن اتهام رئيس البرلمان السابق محمد الناصر لنواب «تحيا تونس» وحركة النهضة بالانقلاب، فيه نوع من سوء النية والمغالطة. وأكد أنه سيتوجه إلى القضاء وتقديم الأدلة التي بحوزته. (العربي الجديد)

انطلاق اجتماعات سد النهضة في كينشاسا

انطلقت في كينشاسا، عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمس السبت، محادثات فنية حول أزمة سد النهضة. وكانت وزارة الخارجية المصرية أعلنت مشاركتها في الاجتماع الذي دعت إليه الكونغو الديمقراطية، رئيس الاتحاد الأفريقي، بمشاركة وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا، لاستئناف المفاوضات حول قضية سد النهضة، على أن تستغرق الاجتماعات من يومين إلى ثلاثة أيام. (العربي الجديد)

ماكرون يبحث مع الكاظمي تعزيز الاستثمارات بالعراق

أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، خلال اتصال هاتفي مع رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي أمس السبت، رغبة بلاده في توسيع تعاونها الاقتصادي مع العراق، وسعي شركاتها إلى الاستثمار فيه. وذكر بيان صادر عن مكتب الكاظمي أنه «تم بحث أطر العلاقات الثنائية بين العراق وفرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وعلى المجالات الأخرى وسبل تعزيزها». وأضاف أنهما «بحثا الأوضاع الإقليمية والدولية وسبل تعزيز التهدئة والاستقرار». (الأناضول)

ميشال عون ينتقد تعميم تهم الفساد

اعتبر الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس السبت، أن تعميم تهم الفساد على كامل الطبقة السياسية «تضليل للرأي العام». وكتب عون، في تغريدة، أن «أول خطوة حقيقية في محاربة الفساد تكون بتسمية الفاسدين والإشارة إليهم بوضوح». وأضاف «تعميم التهمة (الفساد) يصبّ في مصلحتهم (الفاسدين) لأنه تجهيل للفاسد الحقيقي، وتضليل صريح للرأي العام». (الأناضول)

الحوار الاستراتيجي العراقي ـ الأميركي: الأمن والوجود العسكري

تعقد الاربعاء المقبل جولة جديدة من الحوار الاستراتيجي الاميركي العراقي، وفيما يتصدر الملف الامني المباحثات، تدفع القوى الموالية لإيران باتجاه التركيز على اخراج القوات الاميركية

بغداد ـ **زيد سالم**

يستعد العراق، الأربعاء المقبل، لبدء جولة جديدة من اجتماعات «الحوار الاستراتيجي»، مع الولايات المتحدة، هي الثالثة من نوعها في غضون أقل من عام. وقالت السفارة الأميركية في بغداد، في وقت سابق، إنها ستجري افتراضياً عبر الإنترنت، بين مسؤولين من البلدين، وضمن إطار الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة عام 2008 بين الدولتين. وكانت جولة الحوار الأولى قد انطلقت منتصف يونيو/ حزيران من العام الماضي، وجرت عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، شارك فيها مسؤولون من وزارة الخارجية والدفاع في كلا البلدين. أما الجلسة الثانية فعقدت في واشنطن خلال زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مع وفد رفيع، العاصمة الأميركية، في أغسطس/ آب الماضي. وترأس الكاظمي يومها جلسة المفاوضات، والتي ركزت حينها على ملف الأمن والاستقرار في العراق، والدعم الصحي لبغداد، إضافة إلى بحث مسألة الوجود العسكري الأميركي في العراق، وهو ما نتج عنه لاحقاً تخفيض عديد القوات الأميركية من 5500 عسكري إلى قرابة 2500.

وتعتبر الجلسة الجديدة المرتقبة، هي الأولى خلال إدارة الرئيس جو بايدن، ومن المنتظر أن تطغى ملفات الأمن ومكافحة الإرهاب، والاقتصاد والطاقة، والتعاون في مجال التمكين الصحي للعراق، على أجواء هذه الجلسة، التي يشارك فيها حتى الآن، وفقاً لتسريبات، وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى جانب مسؤولين في وزارتي الدفاع والداخلية والأمن الوطني ومستشارين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، في مؤتمر صحافي الأسبوع الماضي: «نتطلع إلى تجديد حوارنا الاستراتيجي مع الحكومة العراقية خلال شهر إبريل/ نيسان (الحالي)، ستكون هذه فرصة مهمة لمناقشة مصالحنا المشتركة عبر مجموعة من المجالات، من الأمن إلى الثقافة والتجارة والمناخ». وأضافت: «ستوضح الاجتماعات أن طبيعة قوات التحالف الموجودة في العراق، فقط لغرض تدريب وتقديم المشورة للقوات العراقية، لضمان عدم تمكن تنظيم داعش، من العودة. كما أنّ الولايات المتحدة ملتزمة، أولاً وقبل كل شيء، بسيادة العراق، وتتطلع إلى هذه المناقشات الأمنية مع القادة العراقيين حول مستقبل شراكتنا، على النحو المبين في اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين بلدينا».

وبحسب مصادر حكومية عراقية في بغداد، تحدثوا مع «العربي الجديد» فإن المسؤولين العراقيين سيعقدون اجتماعاً عصر اليوم الأحد، لبحث أبرز الملفات التي ستتم مناقشتها والاتفاق عليها، وسط ضغوط من القوى السياسية والفصائل المسلحة الحليفة لإيران، لتضمين بند حول المطالبة بإخراج القوات الأميركية، وإنهاء دور التحالف الدولي في العراق. وهو ما ترفضه حكومة الكاظمي، وتعتبر أن البلاد ما زالت بحاجة للدعم الغربي. كما تتحفظ قوى سياسية كردية وعربية سنية على الضغوط بشأن إخراج القوات الأجنبية من العراق، وتعتبرها ناجمة عن إرادة إيرانية وليست عراقية وطنية.

من جهته، قال مسؤول رفيع في الخارجية العراقية، لـ«العربي الجديد»، إن «الملف الأمني سيتصدر اللقاء المتوقع أن يستمر لثلاث ساعات افتراضياً، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، ويشارك به مسؤولون من كلا البلدين». وأوضح أنّ «العراق لن يطالب برحيل القوات الأميركية أو إنهاء دور التحالف الدولي، كما ترغب بعض القوى السياسية، لكن سيكون هناك بحث بشأن وضع إطار زمني للوجود الأجنبي ووضع برنامج استشاري للتدريب والدعم بعيداً عن أي دور قتالي لتلك القوات، مع الإبقاء على الطابع الجوي للتحالف الدولي».

ويحسب المصدر ذاته، فإنه «على العكس، هناك مخاوف عراقية حكومية من أن يكون المزاج الأميركي لإدارة بايدن غير متمسّك كثيراً بمسألة الدعم العسكري للعراق، على غرار ما حصل في السعودية، وأن ينتهي الأمر إلى تقليل برنامج الدعم عموماً، خصوصاً مع التهديدات التي تواجها القوات الأجنبية عامة والأميركية خصوصاً في العراق من قبل الفصائل المسلحة».

في السياق، اعتبر نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، ظافر العاني، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الحوار الأميركي العراقي لبغداد، إضافة إلى بحث مسألة الوجود العسكري الأميركي في العراق، وهو ما نتج عنه لاحقاً تخفيض عديد القوات الأميركية من 5500 عسكري إلى قرابة 2500.

وتعتبر الجلسة الجديدة المرتقبة، هي الأولى خلال إدارة الرئيس جو بايدن، ومن المنتظر أن تطغى ملفات الأمن ومكافحة الإرهاب، والاقتصاد والطاقة، والتعاون في مجال التمكين الصحي للعراق، على أجواء هذه الجلسة، التي يشارك فيها حتى الآن، وفقاً لتسريبات، وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى جانب مسؤولين في وزارتي الدفاع والداخلية والأمن الوطني ومستشارين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، في مؤتمر صحافي الأسبوع الماضي: «نتطلع إلى تجديد حوارنا الاستراتيجي مع الحكومة العراقية خلال شهر إبريل/ نيسان (الحالي)، ستكون هذه فرصة مهمة لمناقشة مصالحنا المشتركة عبر مجموعة من المجالات، من الأمن إلى الثقافة والتجارة والمناخ». وأضافت: «ستوضح الاجتماعات أن طبيعة قوات التحالف الموجودة في العراق، فقط لغرض تدريب وتقديم المشورة للقوات العراقية، لضمان عدم تمكن تنظيم داعش، من العودة. كما أنّ الولايات المتحدة ملتزمة، أولاً وقبل كل شيء، بسيادة العراق، وتتطلع إلى هذه المناقشات الأمنية مع القادة العراقيين حول مستقبل شراكتنا، على النحو المبين في اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين بلدينا».

وبحسب مصادر حكومية عراقية في بغداد، تحدثوا مع «العربي الجديد» فإن المسؤولين العراقيين سيعقدون اجتماعاً عصر اليوم الأحد، لبحث أبرز الملفات التي ستتم مناقشتها والاتفاق عليها، وسط ضغوط من القوى السياسية والفصائل المسلحة الحليفة لإيران، لتضمين بند حول المطالبة بإخراج القوات الأميركية، وإنهاء دور التحالف الدولي في العراق. وهو ما ترفضه حكومة الكاظمي، وتعتبر أن البلاد ما زالت بحاجة للدعم الغربي. كما تتحفظ قوى سياسية كردية وعربية سنية على الضغوط بشأن إخراج القوات الأجنبية من العراق، وتعتبرها ناجمة عن إرادة إيرانية وليست عراقية وطنية.

من جهته، قال مسؤول رفيع في الخارجية العراقية، لـ«العربي الجديد»، إن «الملف الأمني سيتصدر اللقاء المتوقع أن يستمر لثلاث ساعات افتراضياً، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، ويشارك به مسؤولون من كلا البلدين». وأوضح أنّ «العراق لن يطالب برحيل القوات الأميركية أو إنهاء دور التحالف الدولي، كما ترغب بعض القوى السياسية، لكن سيكون هناك بحث بشأن وضع إطار زمني للوجود الأجنبي ووضع برنامج استشاري للتدريب والدعم بعيداً عن أي دور قتالي لتلك القوات، مع الإبقاء على الطابع الجوي للتحالف الدولي».

ويحسب المصدر ذاته، فإنه «على العكس، هناك مخاوف عراقية حكومية من أن يكون المزاج الأميركي لإدارة بايدن غير متمسّك كثيراً بمسألة الدعم العسكري للعراق، على غرار ما حصل في السعودية، وأن ينتهي الأمر إلى تقليل برنامج الدعم عموماً، خصوصاً مع التهديدات التي تواجها القوات الأجنبية عامة والأميركية خصوصاً في العراق من قبل الفصائل المسلحة».

في السياق، اعتبر نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، ظافر العاني، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الحوار الأميركي العراقي

ضغوط من الموالين لإيران لبحث إخراج القوات الاميركية (أحمد الربيعي/فرانس برس)

نجاة مسؤول أمني

نجا معاون مدير الاستخبارات العسكرية في العراق، العميد الركن زيد المكصوصي، أمس السبت، من محاولة اغتيال جنوبي العاصمة بغداد. وقالت مصادر أمنية عراقية، لـ«العربي الجديد»، إن مسلحين هاجموا المكصوصي، بوابل من الرصاص أثناء مروره في منطقة جسر ديالى التابعة لبلدة المدائن جنوبي بغداد. وأكدت المصادر أن العملية أدت لإصابة اثنين من عناصر حماية المكصوصي بجروح متفاوتة، فيما تم اعتقال ثلاثة من المتورطين بالعملية.

القوات الأجنبية. وفي الحقيقة، فإنّ العراق بحاجة إلى معونة أصدقائه الدوليين، ومساعدات أمنية وعسكرية من المجتمع الدولي والولايات المتحدة».

في المقابل، قال عضو تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، في البرلمان، مختار الموسوي، إنّ «المفاوض العراقي عليه أن يكون حازماً تجاه ملف العراق والوجود الأميركي، ومراعاة الرغبة البرلمانية التي قضت بإنهاء هذا الوجود، ومنع تحقيق أي مصالح أميركية يرفضها الشعب العراقي». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «هناك مماطلة من قبل الجانب الأميركي بملف إنهاء وجود قواته في العراق، تحت عناوين وأعذار باتت مكشوفة، ومنها التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم «داعش». ولكن العراق لم يعد بحاجة إلى أي اتفاق أمني مع الولايات المتحدة بعد أن بات لديه قوات أمنية ذات خبرة وأسلحة متطورة وأعداد كبيرة، ونحن سنتابع هذه المناقشات ولن نقبل بأي تجاوز على سيادة العراق».

أما جواد الطلبياوي، القيادي في جماعة «عصائب أهل الحق»، وهي فصيل مسلح قريب من إيران، فرأى أنّ الولايات المتحدة «لا تريد من هذا الحوار سوى مصالحها، وخدمة الكيان الصهيوني، من خلال حجج الإعمار وتطوير البنى التحتية العراقية وتقديم الخدمات». واعتبر في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الإدارة الأميركية تسعى لتفكيك الحشد الشعبي، وتريد من حكومة الكاظمي أن توافق على بقاء بل وانتشار، القوات الأميركية في البلاد»، محذراً من أنهم «لن يسكتوا على ذلك».

بدوره، رأى رئيس «مركز التفكير السياسي» في بغداد، إحسان الشمري، أن «الجديد في هذه المرحلة من المباحثات والمفاوضات بين العراق وأميركا، وجود الديمقراطيين في الحكم، وهو ما سيُحدد طبيعة التعامل الأميركي الجديد مع العراق، على أن يتضح عقب المناقشات، موقع العراق بين الملفات الأميركية». واستبعد الشمري في اتصال مع «العربي الجديد»، أن يكون هذا الحوار «خطوة باتجاه المزيد من الابتعاد العراقي عن العلاقة مع الولايات المتحدة، كما حصل في سنوات سابقة»، مشيراً كذلك إلى أن «أبرز الملفات التي ستكون حاضرة، هي المرتبطة بالوضع الأمني، لكن المفاوض العراقي سيطرح ملفات أخرى أيضاً، منها ما يتعلّق بالصحة والطاقة».

على الرغم من مرور أربع سنوات على مجزرة خان شيخون بإدلب، التي ارتكبها النظام السوري ضدّ المدنيين مستخدماً السلاح الكيميائي، إلا أنّ لا نتائج فعلية على الأرض لمحاسبة النظام على هذه المجزرة، كغيرها مما اقترفه حكام دمشق

مجزرة خان شيخون

جهود محاسبة الأسد بلا نتائج

قضى أكثر من 100 مدني اختناقاً بغاز السارين في مجزرة خان شيخون (هيجت نجار/الأناضول)

عماد كركص

صبيحة الرابع من إبريل/نيسان عام 2017، ظنّ المدنيون في خان شيخون بمحافظة إدلب، أن التحليق الكثيف لطيران النظام، يندرج ضمن الأمور الاعتيادية، التي ألفها سكان إدلب ومحيطها، بعد احتدام الحرب السورية. لكن كل ذلك تبدد عند الساعة الثامنة صباحاً، حين نفّذت طائرات نحو 15 غارة جوية، مستهدفة وسط المدينة وأحياءها، بصواريخ وقنابل تحمل غاز السارين السام، ما حوّل المشهد في المدينة إلى كارثي خلال لحظات، إذ قتل أكثر من 100 مدني، بعد أن قضوا اختناقاً باستنشاقهم هذا الغاز، الذي لوث الهواء في خان شيخون.

وعلى الرغم من أن الجريمة كانت من أفظع الجرائم المرتكبة خلال سنوات الحرب السورية، إلا أنها على غرار المجازر الأخرى التي ارتكبها النظام السوري؛ سواء باستخدام السلاح الكيميائي أو غيره؛ ومنها مجزرة الغوطة الشرقية في دمشق صيف عام 2013 التي راح ضحيتها قرابة 1400 مدني، استطاع النظام الإفلات من العقاب بعد ارتكابها. وبدا ذلك أشبه بتواطؤ دولي متواصل، لا سيما بعد مجزرة الغوطة، إبان ولاية الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، الذي توصل إلى صفقة مع الروس، تقضي بتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية لتفادي القيام بعمل عسكري أميركي ضد النظام، تأسفاً بذلك خطة الأحمر حيال استخدام الأسلحة الكيميائية في حرب الأسد ضد السوريين.

وقبل فترة من خروجه من البيت الأبيض، أقر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في سبتمبر/أيلول 2020، بأنه كان ينوي فعلياً معاقبة الأسد على ارتكابه مجزرة خان شيخون، عبر اغتياله، غير أنّ وزارة الدفاع عارضت الخيار. واكتفى ترامب بقصف مطار الشعيرات بريف حمص، الذي خرجت منه الطائرات الحربية لتنفيذ الجريمة، بـ 59 صاروخاً موجهاً من نوع «توماهوك» وذلك في السابع من إبريل/نيسان من العام 2017، أي بعد ثلاثة أيام على الحادثة. تلك الضربات شلّت قدرة المطار لفترة وجيزة، قبل استعادة نشاطه من جديد، بتحريك الطائرات وشنّ الضربات الجوية ضد السوريين، في مناطق الوسط والشمال.

وظلت الأصوات المطالبة بمحاسبة النظام مرتفعة في الأروقة الدولية وعبر المنظمات الفاعلة في هذا الشأن، حتى بعد عام على ارتكاب الجريمة في خان شيخون. لكن بعد أيام من الذكرى الأولى للمجزرة، ردّ النظام بارتكاب مجزرة أخرى في مدينة دوما شرقي دمشق، في 7 إبريل 2018، وأودت بحياة أكثر من 100 شخص، كلهم من المدنيين، بالإضافة إلى مئات المصابين، ليؤكد بذلك أنه ماض في استخدام السلاح الكيميائي.

وحول التحقيقات الدولية بهدف تحديد الجهة المنفذة لمجزرة خان شيخون، بالأدلة القانونية، قال مدير «مركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سورية»، نضال شيخاني، إن «بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حققت بهذه الجريمة وأحالت تقريرها بشأنها إلى آلية التحقيق المشتركة (بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة) (جيم)، والتي بدورها دانت نظام الأسد باستخدام مادة السارين في خان شيخون. وبالتالي قُدمت دعوى إلى المدعي العام الفيدرالي الألماني في العام 2020، من أجل بدء محاكمة الأدلة للقضاء»، مشيراً إلى مشاركة المركز في التحقيقات المتعلقة بالحادثة.

وفصّل شيخاني، في حديث مع «العربي الجديد»، دور المركز ومسار التحقيقات، بالقول إنه «بعد الحادثة مباشرةً، أي في منتصف إبريل، توجهنا مع بعثة تقصي الحقائق من أجل جمع الأدلة والاستماع إلى إفادات الشهود». وأضاف: «من ثم أصدرت بعثة تقصي الحقائق تقريرها الأول الذي أشار إلى استخدام مادة السارين لأغراض عدائية، من دون تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك. وفي العام نفسه، وبقرار من مجلس الأمن، تم تشكيل آلية التحقيق المشتركة (جيم)، والتي عملت بدورها على تحقيقات جنائية، وخلصت إلى أن النظام السوري مسؤول عن هجوم بمادة السارين على مدينة خان شيخون». وأوضح شيخاني أنه «بعد تحقيقات متكررة، وأدلة لا يمكن الطعن بها، نؤكد على وجود مخزون لا يقل عن 600 طن من غاز السارين، فضلاً عن صواريخ سكود طويلة وقصيرة المدى، لديها إمكانية حمل رؤوس كيميائية، بالإضافة إلى حوالي 22 منشأة للتصنيع والتخزين، معظمها موجود في المناطق الساحلية السورية، والتي لم يتمكن فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الوصول إليها».

وحول إمكانية محاسبة النظام على ارتكابه مجازر باستخدام الأسلحة الكيميائية، أشار شيخاني إلى أنه «لا يوجد فرصة لحدوث ذلك أمام المحكمة الدولية، لأنّ النظام السوري لم يوقع على اتفاقية المحكمة». كما لفت إلى أنّ «مركز التوثيق الذي يديره، قدم مقترحاً إلى وزارة الخارجية الأميركية في أغسطس/آب الماضي للعمل على محاسبة النظام. ولاحقاً عمل المدعي العام الألماني على فتح دعوى خان شيخون والغوطة الشرقية في آن.

وكان رئيس البعثة التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إدموند مولييه، أشار في 27 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2017، خلال إحاطة حول أحدث النتائج المتعلقة في مجزرة خان شيخون، إلى أن «الآلية فحصت ثمانية سيناريوهات محتملة، بما في ذلك أنّ الحادثة ربما يكون قد تم تدبيرها لإلقاء المسؤولية على الحكومة السورية». وأضاف: «لقد جمعت الآلية بعناية أجزاء من حجج معقدة لا تزال بعض أجزائها مفقودة، ولم تستطع التأكد على وجه اليقين من أن الطائرة التي حملت المواد الكيميائية، أقلعت من قاعدة الشعيرات الجوية، أو نوع الطائرة المستخدمة، لكن الطائرات السورية كانت في المنطقة المجاورة مباشرة لخان شيخون وقت القصف، وحدد طن من غاز السارين، فضلاً عن صواريخ سكود طويلة وقصيرة المدى، لديها إمكانية حمل رؤوس كيميائية، بالإضافة إلى حوالي 22 منشأة للتصنيع والتخزين، معظمها موجود في المناطق الساحلية السورية، والتي لم يتمكن فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الوصول إليها».

وحول إمكانية محاسبة النظام على ارتكابه مجازر باستخدام الأسلحة الكيميائية، أشار شيخاني إلى أنه «لا يوجد فرصة لحدوث ذلك أمام المحكمة الدولية، لأنّ النظام السوري لم يوقع على اتفاقية المحكمة». كما لفت إلى أنّ «مركز التوثيق» الذي يديره، قدم مقترحاً إلى وزارة الخارجية الأميركية في أغسطس/آب الماضي للعمل على محاسبة النظام. ولاحقاً عمل المدعي العام الألماني على فتح دعوى خان شيخون والغوطة الشرقية في آن.

وكان رئيس البعثة التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إدموند مولييه، أشار في 27 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2017، خلال إحاطة حول أحدث النتائج المتعلقة في مجزرة خان شيخون، إلى أن «الآلية فحصت ثمانية سيناريوهات محتملة، بما في ذلك أنّ الحادثة ربما يكون قد تم تدبيرها لإلقاء المسؤولية على الحكومة السورية». وأضاف: «لقد جمعت الآلية بعناية أجزاء من حجج معقدة لا تزال بعض أجزائها مفقودة، ولم تستطع التأكد على وجه اليقين من أن الطائرة التي حملت المواد الكيميائية، أقلعت من قاعدة الشعيرات الجوية، أو نوع الطائرة المستخدمة، لكن الطائرات السورية كانت في المنطقة المجاورة مباشرة لخان شيخون وقت القصف، وحدد نظام بشار الأسد أيّ استجابة لتسهيل مهمات الأمم المتحدة لدفع العملية السياسية، إلى اللجنة مرتين، وسط عراقيل كثيرة من قبل الروس، قبل أن ينتهي عملها بعد أن وجهت الاتهام للنظام بالوقوف وراء هجوم خان شيخون الكيميائي. إذ رفضت روسيا هذه الاتهامات، واستخدمت حق النقض الفيتو لإفشال عمل اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2017.

> ظلّت الأصوات المطالبة بمحاسبة النظام السوري مرتفعة
>
> هناك مخزون لا يقل عن 600 طن من غاز السارين بيد النظام

وشهد شهر يوليو/ تموز عام 2019، تشكيل فريق تحقيق خاص بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هو أول فريق لديه سلطات تتيح له توجيه اتهامات لمنفذي الهجمات. وفي أول تقرير له مطلع إبريل من العام الماضي، حدد الفريق مسؤولية النظام عن الوقوف وراء ثلاث هجمات كيميائية باستخدام غازي السارين والكلور السامين في بلدة اللطامنة بريف حماة، إلا أنّ الفريق أيضاً لم يتطرق إلى هجمات الغوطة وخان شيخون ودوما.

وفي ظل عدم تعاون النظام وحلفائه مع لجان التحقيق الأممية وتلك التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد هوية منفذي الهجمات الكيميائية في سورية، قدمت فرنسا خريف العام الماضي، مسودة قرار بالنيابة عن 46 دولة عضوة في المنظمة، لتعليق حقوق وامتيازات سورية في المنظمة، على أن يتم التصويت على هذا المشروع خلال اجتماع كامل أعضاء المنظمة في إبريل الحالي.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية كشفت نهاية العام الماضي، وقبيل انتهاء ولاية ترامب، عن تقرير أرسلته إلى الكونغرس، يؤكد مواصلة نظام الأسد مساعيه للحصول على مكونات لبرامج الأسلحة الكيميائية والصاروخ، حيث يسعى لتطوير إمكانياته وقدراته في إنتاج أسلحة استراتيجية، كانت قد تاكلت خلال الحرب الدائرة منذ سنوات. وأشار التقرير إلى أنّ الخارجية تراقب عمليات الشراء التي يقوم بها النظام لدعم منظومة الأسلحة الكيميائية لديه وبرامجه الصاروخية، وسط مخاوف من ضلوع إيران في مساعدة النظام على التزوّد بصواريخ بالستية تدعم ترسانة غازي السارين والكلور لديه.

وفي الثاني من مارس/آذار الماضي، رفعت مجموعة من الناجين من الهجمات الكيميائية ومنظمات حقوقية سورية، دعوى جنائية في فرنسا لفتح تحقيق جنائي حول الهجمات بالأسلحة الكيميائية على الغوطة الشرقية في أغسطس 2013. وأيضاً لم تشمل تلك الشكوى حادثة مجزرة خان شيخون. لكن دعوة مشابهة كانت قدمت أمام القضاء الألماني في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، بشأن هجمات السارين بين عامي 2013 و2017 على الغوطة وخان شيخون، بحكم إثبات تورط النظام بكل من المجزرتين.

وعلى الرغم من أنّ القرار الدولي الرقم 2118 (2013) الخاص بنزع السلاح الكيميائي لدى النظام السوري، كان بمثابة تلافٍ للأخير الذي توقع العالم نهايته بعد ارتكابه مجزرة الغوطة عام 2013، إلا أنه كذلك لا يزال يشكل كابوساً بالنسبة للنظام. ويقضي القرار بانضمام سورية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، وسحب وتفكيك ترسانتها الكيميائية، وهذا ما يقول النظام إنه طبّقه، إلا أنّ المقلق بالنسبة له هو فرض عقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في حال استخدم السلاح الكيميائي مجدداً، وفقاً للقرار الأممي.

رصد

الحياة معطلة في مناطق النظام السوري

امين العاصي

تعطلت الحياة في مناطق سيطرة النظام السوري، خصوصاً في العاصمة دمشق، التي تحولت إلى «مدينة أشباح» وفق المعطيات والصور التي تنقل منها، إذ لم تعد هناك مواصلات عامة أو خاصة، بسبب ندرة المحروقات، خصوصاً مع بدء ظهور آثار العقوبات الاقتصادية على النظام، في إطار الضغط الدولي المستمر عليه منذ سنوات.

ولا حديث لدى سكان دمشق إلا عن تردي الحالة المعيشية التي تعصف بالسوريين الواقعين تحت سيطرة النظام، إذ «لا مواصلات أو كهرباء، في ظل تفش غير مسبوق لفيروس كورونا، وغلاء غير مسبوق في أسعار المواد التي لا غنى عنها لاستمرار الحياة» وفق مصادر محلية.

قال أحمد، الذي يقطن في حي الميدان الدمشقي، في حديث مع «العربي الجديد» إنّه يذهب إلى عمله في قلب العاصمة مشياً. وأشار إلى أنّ «هناك بالفعل من بات يستخدم الأحصنة والحمير للتنقل داخل دمشق وفي ضواحي سورية أخرى». وقال إنه أنّ «الأدهى من كل هذا أنّه لا أمل في انفراج قريب، كل المعطيات تؤكد أنّ حلاً سياسياً بعيد المنال، وأنّ الحياة في طريقها للأسوأ». وأوضح أنّ أغلب المصابين بفيروس كورونا «يعالجون أنفسهم في منازلهم» مشيراً إلى أنّ المستشفيات في مناطق النظام امتلأت بالمرضى.

وكانت حكومة النظام أصدرت، الإثنين الماضي، قراراً يقضي بتخفيض مخصصات البنزين بنسبة 50 في المائة، لتصبح الكمية المخصصة للسيارات السياحية الخاصة لـ 20 ليتراً كلّ 7 أيام، والسيارات العامة 20 ليتراً كل 4 أيام، فيما أوقفت تزويد سيارات النقل العام (الأجرة) بالمازوت المخصص حتى إشعار آخر، والاكتفاء بعمل باصات الشركة العامة للنقل التابعة لحكومة النظام.

وأشار إبراهيم، الذي يقطن ضاحية قدسيا، شمال غربي دمشق، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «أغلب السوريين في مناطق النظام نادمون، لأنّهم لم يهاجروا عندما كانت الهجرة متاحة قبل عام 2016 إلى مختلف البلدان الأوروبية». وبرأيه، فإنّه «لو فُتح هذا الباب مرة أخرى لن يبقى في البلد إلا المستفيدون من هذه الحالة المزرية التي نمرّ بها».

وفي السياق، قال الباحث الاقتصادي في مركز «جسور» للدراسات، خالد تركاوي لـ«العربي الجديد» إنّ «لدى النظام السوري الكثير من الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تخفف من الأزمة الخانقة التي تضغط على دمشق وعلى مفاصل لسطوته». وأوضح أنّه «لم يتعرض إطعام جيش النظام وأسلحته ودباباته لأيّ تقنين أو تخفيض، لأنّ النظام لا زال يعتمد الحلّ العسكري، ويصرف كلّ الموارد على جيشه وأجهزته الأمنية وميليشياته». ولفت إلى أنّ أولوية النظام هي العمليات العسكرية، فيما الشعب يأتي ثانياً، وليس مهماً إن جاعَ، أو لم يبقَ لديه الحدّ الأدنى من أسباب الحياة.

من جانبه، أشار الائتلاف السوري المعارض، في أول من أمس الجمعة الماضي، إلى أن السوريين في مناطق سيطرة النظام «يعيشون أوضاعاً اقتصادية كارثية لا سابق لها في تاريخ سورية الحديث. ولفت إلى أنه «لا حلّ للكوارث التي تلاحق السوريين إلا برحيل هذا النظام المجرم الذي سبّب كلّ هذا الخراب».

وتأتي الأزمة الخانقة التي يمر بها النظام السوري في ظلّ برود في العملية السياسية، وغياب أيّ تحرك من قبل المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، من أجل «إعادة الروح» إلى هذه العملية التي تراوح في المكان نفسه منذ منتصف 2012، حين صدر بيان «جنيف1». وعلى الرغم من الحصار المحكم على النظام من قبل المجتمع الدولي والولايات المتحدة، من خلال قانون «قيصر» المفعّل منذ منتصف العام الماضي، لم يبدِ نظام بشار الأسد أيّ استجابة لتسهيل مهمات الأمم المتحدة لدفع العملية السياسية، خصوصاً لجهة كتابة دستور جديد للبلاد يمكن أن تجري بناء عليه انتخابات برلمانية ورئاسية.

> النظام يصرف كل الموارد على أجهزته الأمنية وميليشياته

وكانت أصداء مأساة نحو 10 ملايين يقطنون في مناطق النظام (وفق تقديرات مركز «جسور» للدراسات)، دفعت وزراء خارجية 18 دولة أوروبية إلى إصدار بيان مشترك منذ أيام، أشاروا فيه إلى «أننا لن نظل صامتين في وجه الفظائع التي ترتكب في سورية، والتي يتحمل النظام وداعموه الخارجيون المسؤولية الأساسية عنها». ومن الواضح أنّ النظام غير مكترث بمعاناة السوريين في مناطقه، إذ ينهيّأ لإجراء انتخابات رئاسية منتصف العام الحالي، وفق دستور عام 2012، تخوّل الأسد البقاء في السلطة حتى عام 2028. وذكرت مصادر مطلعة في العاصمة دمشق أنّ الأسد سيتقدم على الأرجح بعملية ترشحه للانتخابات خلال إبريل/ نيسان الحالي.

وأعرب المحلل السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد» عن اعتقاده بأنّ النظام السوري «لن يفكر على الإطلاق في القيام بإصلاحات سياسية استجابة للضغوط الاقتصادية». وبرأيه، فإنّ «تفكير النظام السوري ينحصر في الاستفادة من الأزمات الاقتصادية المتصاعدة، من خلال الحصول على أموال تبقي بشار الأسد في السلطة». وذكّر بأنه «على مدى 10 سنوات كان النظام واضحاً بأنّ استمراره في الحكم فوق كل شيء، فوق تدمير سورية، وكرامة السوريين، وفقرهم، وعوزهم».

يعاني السوريون في مناطق النظام من غلاء الأسعار (لؤي بشارة/فرانس برس)

خاص

مطالبات للقاهرة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان

اتصالات بشأن «التمويل الأجنبي»

تحاول سفارات غربية، إقناع السلطات المصرية، بتحسين أوضاع حقوق الإنسان واعتماد نهج مختلف مع النشطاء المشمولين بقضية «التمويل الأجنبي»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية وأوروبية إن اتصالات جديدة جرت بين سفارات غربية بالقاهرة ووزارة الخارجية، خلال اليومين الماضيين، لحث السلطات المصرية على اتخاذ خطوات أكبر وأكثر فاعلية على صعيد تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإلغاء قرارات المنع من السفر، والتحفظ على الأموال، الصادر ضد عدد من النشطاء الحقوقيين منذ ما يقرب من خمس سنوات، على خلفية التحقيقات في القضية المعروفة إعلامياً بـ«التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني».

وأضافت المصادر أن السفارات التي باشرت تلك الاتصالات، ومن بينها الألمانية والفرنسية، أكدت للسلطات المصرية أن «الفترة الماضية تخفي لانتهاج طرق جديدة للتعامل مع هذا الملف تحديداً». وأشارت إلى أنها أبلغت السلطات بوضوح بأن القرارين الأخيرين الصادرين بشأن القضية، إلى جانب الطريقة التي صدرت بها اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي «تعبر عن محاولة مصرية للالتفاف على المطالبات الغربية وإسكاتها، وتصورات محلية غير صائبة، بأن مثل هذه القرارات ستكون كافية لإعادة ضخ المساعدات الأوروبية إلى مجالات العمل الأهلي، كما كان الوضع قبل عام 2011، عندما فتحت هذه القضية من المخابرات العامة بمساعدة الأمن الوطني بهدف السيطرة على المنظمات الحقوقية في الفترة التالية لأحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني».

والقراران الأخيران المقصودان هما الصادران عن قاضي التحقيق في القضية في مارس/ آذار وديسمبر/ كانون الأول الماضيين، ببراءة 40 منظمة من تهمة تلقي التمويلات الأجنبية غير المشروعة، على دفعتين، خلتا تقريباً من المنظمات الحقوقية المهمة، كمركز القاهرة لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومركز نظرة لدراسات المرأة ومركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومركز هشام مبارك. كما لم يتم رفع حظر السفر والتحفظ المفروض على أموال عدد من الحقوقيين منذ عام 2016، ومنهم ناصر أمين وخالد علي وحسام بهجت وجمال عيد ومالك عدلي وعزة سليمان (الحائزة منذ أيام على الجائزة الألمانية الفرنسية لحقوق الإنسان) وهدى عبد التواب ومحمد زارع ومزن حسن وغيرهم. وربطت المصادر بين صدور القرار الثاني والهجوم الذي شنته 31 دولة على السياسات المصرية في حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الشهر الماضي. وأوضحت المصادر أن من بين الملاحظات التي سجلتها السفارات على قائمة المنظمات، التي ثبتت براءتها، بحسب بيان قاضي التحقيق، أن عدداً كبيراً منها لم يعد له وجود فعلي في مصر، وأن بعضها قد أنهى نشاطه خلال السنوات العشر الماضية. كما أن بعضها لم يسبق أن مارس نشاطاً حقوقياً في مصر، إلى جانب تضمن القرارين جمعيات لها نشاط إنساني صرف، مثل هيئة الإغاثة الكاثوليكية وكاريتاس، وجمعيات أخرى مرتبطة بقوى اجتماعية وسياسية تنسق مع النظام الحالي، كأنصار السنة المحمدية وجمعيات سلفية أخرى، وجمعية تابعة لعضو مجلس الشيوخ محمد أنور السادات، المعروف بلعبه حالياً دور الوسيط بين الدولة والمعارضة الحقوقية. وبالتالي فإن القائمة تعكس - بحسب رؤية المصادر الأوروبية - حجم التحكم الأمني في مصير باقي المنظمات الفاعلة على الأرض، وإصرار الدولة على قمعها، وهو ما لا يسمح للدول الأوروبية بالتوسع في توجيه مساعداتها في مجالات الأنشطة الإنسانية والحقوقية والتثقيفية إلى مصر، من خلال جمعيات بديلة موالية للسلطة تحاول الدولة فرضها حالياً، خاصة في ظل اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي، والمشوبة بعيوب عديدة وعقبات تعرقل تسهيل التمويل وتلغي بعض الأنشطة.

> استياء من محاولة مصر الالتفاف على المطالبات الغربية
>
> التحكم الأمني يعيق التوسع في تقديم المساعدات الأوروبية

وذكرت المصادر أنه قبل صدور اللائحة كانت الجهات المانحة والسفارات تفضل ألا تخاطر بالدخول في تمويل مشاريع كبرى للحكومة أو للمجتمع المدني، قبل اختبار جدية النظام في عدم الاستخدام السلبي لعدد كبير من الألفاظ والأحكام المطاطة التي يزخر بها قانون العمل الأهلي، من خلال اللائحة التنفيذية وما سيتبعها من تصرفات، إلى جانب مطالبتها بأن تتضمن اللائحة تعريفاً وتحديداً دقيقاً لمعاني تلك الألفاظ، بما لا يفتح باباً للتأويل المقيد للنشاط. كذلك كانت الجهات المانحة والسفارات ترغب في تجربة عمل الوحدة الجديدة داخل وزارة التضامن، والتي تحمل اسم «الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي»، التي ستخضع لإشرافها المنظمات الأجنبية، وستقوم أيضاً بنفس أدوار الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات التي كانت قائمة في وزارة التضامن الاجتماعي، وستختص بالإشراف والرقابة على الجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الأجنبية غير الحكومية، ومتابعة إجراءات تطبيق القانون ولائحته التنفيذية، وإعداد ونشر الدراسات والمعلومات والإحصاءات الخاصة بالجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الأجنبية غير الحكومية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وتابعت المصادر أن صدور اللائحة لم ينجح في تبديد هذه المخاوف.

يستمر التحفظ على أموال خالد علي وغيره (محمد الراعي/الأناضول)

متابعة

ميانمار: حركات التمرد «تعيد النظر» باتفاق وقف النار

تحسم عشر حركات متمردة في ميانمار، اليوم الأحد، موقفها من اتفاق وقف إطلاق النار، وسط مخاوف من أن يؤدي استمرار القمع العسكري إلى اندلاع حرب أهلية

تتجه الأوضاع في ميانمار نحو مزيد من التأزم وسط مخاوف من تفجر حرب أهلية، جراء إصرار قادة الانقلاب على المضي في استراتيجية قمع المحتجين وتجاهل التحذيرات المتكررة التي أعلنتها كبرى حركات التمرد، وأحدثها أمس السبت، في حديث مع «العربي الجديد» عن اعتقاده بأنّ النظام السوري «لن يفكر على الإطلاق في القيام بإصلاحات سياسية استجابة للضغوط الاقتصادية». وبرأيه، فإنّ «تفكير النظام السوري ينحصر في الاستفادة من الأزمات الاقتصادية المتصاعدة، من خلال الحصول على أموال تبقي بشار الأسد في السلطة». وذكّر بأنه «على مدى 10 سنوات كان النظام واضحاً بأنّ استمراره في الحكم فوق كل شيء، فوق تدمير سورية، وكرامة السوريين، وفقرهم، وعوزهم».

والوصول إلى الموارد الطبيعية العديدة في البلاد أو حصة من تجارة المخدرات المربحة. وأبرم النظام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع عشرة منها في 2015 بينها الاتحاد الوطني للكارين. وعقب انقلاب 1 فبراير/ شباط الماضي، أعلنت معظم هذه الحركات أنها ستواصل تطبيق اتفاق وقف النار، لكن تزايد القمع دفعها إلى إعادة تقييم موقفها. وحالياً، يتبنى «الاتحاد»، وهو من أكبر المجموعات المسلحة، الموقف الأكثر تشدداً من الانقلابيين، إذ دعا «جميع القوات العرقية في البلاد» التي يبلغ عددها نحو 130، إلى القيام «بتحركات قوية ومعاقبة» المسؤولين عن مقتل المدنيين. وكان «الاتحاد» قد استولى الأسبوع الماضي على قاعدة عسكرية في ولاية كارين في جنوب شرق البلاد ما أسفر عن مقتل عشرة جنود. ورد الجيش بشن غارات جوية بين 27 و30 آذار/مارس الماضي استهدفت معاقل «الاتحاد»، وذلك للمرة الأولى منذ عشرين عاماً في هذه المنطقة. وقال «الاتحاد» إن «العديد من المدنيين بينهم قصّر وطلاب قتلوا، ودمرت مدارس ومنازل وقرى» جراء الغارات، فيما أعرب المتحدث باسم المجموعة العسكرية الحاكمة زاو مين تون عن أمله في أن «يحترم غالبية أعضاء الاتحاد الوطني للكارين وقف إطلاق النار». في هذه الأثناء، يواصل العسكر قمع الاحتجاجات. وفي السياق، فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين المناهضين للانقلاب أمس السبت، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص. وأطلقت قوات الأمن في بلدة مونيوا بوسط البلاد النار باتجاه حشد فقتلت ثلاثة حسبما قالت خدمة ميانمار ناو الإخبارية، في حين سقط قتيل بالرصاص في بلدة باجو بوسط ميانمار وسقط آخر في بلدة ناتون إلى الجنوب وفقا لما قالته بوابة باجو ويكلي جورنال الإخبارية الإلكترونية. وفي داوي (جنوب البلاد) سار المحتجون، أمس السبت ملوحين بأعلام حمراء لون الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وبالتزامن، قالت جمعية مساعدة السجناء السياسيين، أمس السبت، إن قوات الأمن قتلت 550 شخصاً، من بينهم 46 طفلاً منذ أن أطاح الجيش بحكومة منتخبة بزعامة أونغ سان سو تشي. وقالت الجمعية إن نحو 2751 شخصاً اعتقلوا أو صدر عليهم أحكام. وفي السياق، ذكرت وسائل إعلام رسمية، مساء أول من أمس الجمعة، أن السلطات أصدرت أوامر باعتقال 18 من مشاهير قطاع الأعمال، من بينهم شخصيات مؤثرة في وسائل التواصل الاجتماعي وصحافيان، بموجب قانون ضد المواد التي تحضّ أفراد القوات المسلحة على العصيان أو إهمال واجبهم. كما أفادت وسائل إعلام محلية، نقلاً عن شهود عيان، بأن رجال شرطة يرتدون ملابس مدنية اعتقلوا خمسة أشخاص بعد أن تحدثوا مع مراسل شبكة «سي أن أن» الإخبارية، في أحد أسواق يانغون، أكبر مدن البلاد.

> قتلت قوات الأمن 5 محتجين أمس خلال قمع الاحتجاجات

وبدأت محاولات المجلس العسكري الحاكم في ميانمار لإنهاء المعارضة تتجه إلى العالم الافتراضي من خلال حجب الإنترنت وإصدار أوامر باعتقال المنتقدين على الإنترنت، بعد أن أصبحت التجمعات الكبيرة نادرة في مواجهة القمع المستمر من قبل قوات الأمن. في المقابل، يحاول المحتجون تنظيم تحركاتهم عبر استخدام ترددات اللاسلكي والرسائل النصية القصيرة والتطبيقات التي لا تحتاج إلى الإنترنت. كما أطلق معارضو الانقلاب حملة عبر الإنترنت، تم خلالها إدراج نحو 170 شخصاً من أقارب المجموعة العسكرية على قائمة «الخونة» على فيسبوك، والتي كانت تحظى بـ67 ألف متابع قبل إغلاقها، تفاصيل بيانات هؤلاء الشخصية مثل أماكن عملهم وجامعاتهم وروابط صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. ويتجاوز نطاق الحملة الأشخاص الذين تربطهم علاقات بالجيش، إذ يتم استهداف أولئك الذين لا يشاركون في الإضرابات بينما تعرّض الصحافيون الذين يغطون مؤتمرات المجموعة العسكرية الصحافية إلى التهديد.

(أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

ضابط: استخدام القوة ضد فلويد لم يكن ضرورياً

أكد ضابط في قيادة شرطة مدينة مينيابوليس الأميركية، يدعى ريتشارد زيمرمان، في شهادته في اليوم الخامس من محاكمة الشرطي ديريك شوفين، المتهم بقتل المواطن جورج فلويد، أن استخدام هذا الشرطي القوة ضد فلويد «لم يكن ضرورياً على الإطلاق». وأكد زيمرمان، في محاكمة شوفين بتهمتي القتل والقتل غير العمد أول من أمس الجمعة، أنّ الضابط المفصول انتهك سياسات استخدام القوة.

(فرانس برس)

تركيا: اعتقال منظمي تظاهرة داعمة لـ«الكردستاني»

اعتقلت السلطات الأمنية التركية، أمس السبت، 8 أشخاص استجابوا لدعوات حزب «العمال الكردستاني»، ونظموا تظاهرة صغيرة في أحد أحياء مدينة أضنة جنوبي البلاد، بتهمة دعم الحزب المحظور في تركيا. ونقلت وكالة «إخلاص» الخاصة للأنباء، أن فرق مكافحة الإرهاب في أضنة، نفذت عملية أمنية لاعتقال المتظاهرين، بعد تنظيم تظاهرة غير مرخصة، وإشعال النيران وإلقاء قنابل حارقة، في حي «19 مايو» بمنطقة يورغير في الولاية.

(العربي الجديد)

حكمتيار متفائل بـ«مؤتمر إسطنبول»

أعرب زعيم الحزب الإسلامي الأفغاني، قلب الدين حكمتيار (الصورة)، عن تفاؤله وأمله بتحقيق السلام عبر «مؤتمر إسطنبول» حول السلام في أفغانستان، والمقرر عقده في إبريل/نيسان الحالي. وقال حكمتيار، أول من أمس الجمعة، في كلمة لمؤيديه، إنه يأمل في أن تتخذ حركة طالبان الموقف نفسه تجاه مؤتمر السلام المقترح.

(الأناضول)

خسائر بشرية للنظام السوري

شهدت الساعات الماضية سقوط العديد من القتلى والجرحى، نتيجة هجمات واشتباكات في أنحاء مختلفة من سورية. وذكرت مصادر محلية أن ضابطاً من قوات النظام السوري قتل، الجمعة، قنصاً من قبل فصائل المعارضة في ريف إدلب الشرقي. كما قتل 5 عناصر وأصيب نحو 20 من قوات النظام ومليشيا «الدفاع الوطني» الموالية له، في هجوم لمسلحين مجهولين بمحيط حقل الرد النفطي، شرقي دير الزور. في سياق آخر، قتل 7 أشخاص جراء اشتباكات بين عائلتين في قرية الدلاوية بريف القامشلي، شرقي سورية. وفي درعا، قتل شخص يدعى محمد ناجي اليتيم وطفله، وأصيب خمسة أطفال، مساء الجمعة، نتيجة انفجار عبوة ناسفة بسيارته في مدينة جاسم بريف درعا الشمالي.

(العربي الجديد)

روسيا تمدد التعاون الفضائي مع اميركا

ذكرت وكالات أنباء روسية، أمس السبت، أن الحكومة الروسية، وافقت على تمديد اتفاقية للتعاون في الفضاء مع الولايات المتحدة إلى ديسمبر/ كانون الأول 2030. وقالت الحكومة الروسية في بيان نشرته وكالات الأنباء: «ستظل الاتفاقية الخاصة بالتعاون في الاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية قائمة حتى 31 ديسمبر 2030».

(رويترز)

قضية

المحكمة الجنائية

رفع العقوبات الأميركية سبقه تنسيق مع إسرائيل

طوى الرئيس الأميركي، جو بايدن، الجمعة، صفحة العقوبات التي فرضها سلفه دونالد ترامب على المحكمة الجنائية الدولية، برفعه هذه العقوبات، بينما تشير وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن واشنطن نسقت هذه الخطوة مع سلطات الاحتلال قبل اتخاذها

فرضت إدارة ترامب عقوبات على بنسودا في سبتمبر الماضي (عبد الله عسيران/ الأناضول)

معارضة الجمهوريين

تعدّ الادارات الديمقراطية أكثر دعماً للمحكمة الجنائية، لكن اميركا ما زالت خارج نظام روما الاساسي الذي انشأ المحكمة، واحتمال انضمامها ضئيل بسبب المعارضة الشديدة من قبل الجمهوريين. وتسود مخاوف من احتمال استخدامها لمحاكمات، ذات دوافع سياسية، لقوات ومسؤولين اميركيين.

يواصل الرئيس الأميركي جو بايدن، الانقلاب على قرارات اتخذها سلفه دونالد ترامب، وقد برز ذلك أول من أمس الجمعة، في قراره برفع العقوبات التي كان فرضها الأخير على المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما على المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا، منهياً بذلك حملة غير مسبوقة بدأها سلفه ضد هذه الهيئة القضائية الدولية وأثارت خلافات حادة مع الحلفاء الأوروبيين. لكن بايدن أكد في الوقت نفسه استمرار معارضة واشنطن للتحقيق في وقائع نسبت إلى «دول غير موقعة» لاتفاق روما المؤسس للمحكمة التي تتخذ لاهاي مقراً لها، ورحبت بقرار بايدن. ويصوّب كلام الرئيس الأميركي بشكل خاص على التحقيق الذي كانت فتحته المحكمة في مارس/آذار من العام الماضي، بشأن جرائم حرب قد يكون ارتكبها عسكريون أميركيون في أفغانستان، وكذلك فتح تحقيق في جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتكبتها إسرائيل. وكان التحقيقان قد أشعلا «الحرب» بين المحكمة الجنائية وإدارة ترامب. ويبدو أن الإدارة الجديدة لم تقدم على خطوة رفع العقوبات من دون التنسيق مع إسرائيل التي ترفض سلطة المحكمة، إذ كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن تنسيق بين واشنطن وتل أبيب قبل رفع العقوبات عن المحكمة.

وكانت إدارة ترامب التي اتبعت سياسة خارجية أحادية، أبدت أقصى حدود من عدم الثقة في المحكمة الجنائية الدولية التي أصبحت في نظرها رمزاً لما تكرهه في التعددية. ويدفع من مستشار الرئيس السابق لشؤون الأمن القومي جون بولتون، ثمّ وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، فرضت إدارة ترامب عقوبات على عدد من مسؤولي المحكمة، بما في ذلك المدعية العامة فاتو بنسودا، في سبتمبر/ أيلول الماضي. وجاء موقف بومبيو بعدما فتحت المحكمة تحقيقاً في معلومات عن جرائم حرب قد يكون ارتكبها عسكريون أميركيون في أفغانستان، وكذلك فتح تحقيق في جرائم حرب مفترضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ارتكبتها إسرائيل حليفة الولايات المتحدة. وألغى بايدن أمراً تنفيذياً أصدره ترامب بشأن العقوبات على بنسودا، ورفع العقوبات التي فرضت في 2019 على المسؤول في المحكمة الجنائية الدولية فاكيسو موشوشوكو أيضاً، وألغى حظر منح تأشيرات لموظفين آخرين في المحكمة. وقال بايدن إن «التهديد وفرض عقوبات مالية على المحكمة والعاملين فيها والذين يساعدونها، ليس استراتيجية مناسبة أو فعّالة». لكن بايدن أكد أن واشنطن تواصل «معارضة» رغبة المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيقات تتعلق بـ«أفراد من دول غير موقعة» على معاهدة روما التي أنشأت المحكمة، ومن بين تلك الدول «الولايات المتحدة وحلفاؤها». وأضاف: «سنحمي بقوة طاقم الولايات المتحدة الحالي والسابق» من هذه التحقيقات.

> بايدن: فرض عقوبات على المحكمة ليس استراتيجية فعّالة
>
> بلينكن أبلغ أشكنازي بقرار رفع العقوبات قبل إعلانه رسمياً

من جهته، أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في بيان أول من أمس، أنه «يعارض بشدة» التحركات بشأن أفغانستان وإسرائيل.

وقال «نعتقد مع ذلك، أن مخاوفنا بشأن هذه القضايا ستتم معالجتها بشكل أفضل، من خلال مشاركة مع جميع الأطراف في عملية المحكمة الجنائية الدولية وليس عبر فرض عقوبات».

وأشاد بلينكن بإصلاحات مشجعة في المحكمة التي خضعت لتحقيقات أيضاً لقضايا داخلية من بينها رواتب القضاة. وقال إن «دعمنا لسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساءلة عن الفظائع الجماعية، هي مصالح مهمة للأمن القومي للولايات المتحدة تتم حمايتها وتعزيزها من خلال التعامل مع بقية العالم لمواجهة تحديات اليوم وغدا».

من جهتها، سارعت المحكمة الجنائية الدولية للترحيب بخطوة بايدن. وقالت سيلفيا فيرنانديز دي غورمندي، رئيسة «رابطة الدول الأطراف في نظام روما الأساسي» (المحكمة الجنائية الدولية) إنها تأمل في أن يكون هذا القرار «إشارة إلى بداية مرحلة جديدة في التزامنا المشترك مكافحة الإفلات من العقاب». وأضافت في بيان أن الجنائية الدولية «رحبت دائماً بمشاركة الولايات المتحدة» في عملها. وأشادت فرنسا بالخطوة التي قام بها بايدن. وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في بيان إن القرار الأميركي «خبر سار لجميع الملتزمين مكافحة الإفلات من العقاب، والتعددية والنظام الدولي القائم على سيادة القانون». وأشادت كذلك منظمة «هيومن رايتس ووتش» ببايدن، لإنهائه «هذا الاستخدام غير المسبوق والمشوه للعقوبات». ولطي صفحة «هجوم ترامب على الحكم العالمي للقانون».

وأعلنت الإدارة الأميركية قرار رفع العقوبات قبل أيام من اضطرارها للرد على دعوى قضائية ضد الأمر التنفيذي لترامب رفعتها «مبادرة عدالة المجتمع المفتوح» التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، أمام القضاء الأميركي، حيث نظرت المحكمة الفيدرالية، في الالتماس الذي قدم لها في هذا الشأن، وكان من الضروري الرد عليه بحلول يوم غد الإثنين. ورحب جيمس غولدستون المدير التنفيذي لـ«مبادرة عدالة المجتمع المفتوح»، بقرار بايدن، معتبراً أنه «استعادة للمثل العليا للولايات المتحدة».

في الأثناء، ذكر تقرير إسرائيلي أن الولايات المتحدة، نسقت مع الحكومة الإسرائيلية، قبل اتخاذ إدارة بايدن، قرار رفع العقوبات عن المحكمة الجنائية. وأفاد موقع «واللا» الإسرائيلي، بأن بلينكن، تحدث إلى نظيره الإسرائيلي، غابي أشكنازي، أول من أمس الجمعة، وأخطره نهائياً بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة حول رفع العقوبات عن الجنائية الدولية قبل إعلانه رسمياً. وخلال الأيام الماضية، أبلغ مسؤولون في الإدارة الأميركية، نظراءهم في الحكومة الإسرائيلية، أن السلطات الأميركية ستجد صعوبة في تبرير العقوبات التي فرضتها الإدارة السابقة على قضاة وموظفي الجنائية الدولية، أمام المحكمة الفيدرالية الأميركية، ولن تتمكن كذلك من طلب تأجيل آخر لجلسة النظر في الالتماس. وشدد مسؤولون إسرائيليون على أن إدارة بايدن أخرت رفع العقوبات قدر الإمكان بناء على طلب إسرائيلي، معتبرين أنه «بمجرد أن قررت بنسودا فتح تحقيق في القضية الفلسطينية (في جرائم حرب إسرائيلية ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967)، لم تعد العقوبات ذات قيمة».

(العربي الجديد، فرانس برس)

إضاءة

التصعيد الروسي

دعم قوي من واشنطن لكييف بمواجهة موسكو

واصلات واشنطن، عبر اتصالات مكثفة بين مسؤولين أميركيين وأوكرانيين، توجيه رسائل إلى موسكو، مفادها أنها ستدعم كييف بوجه أي محاولة روسية جديدة لاقتطاع أراضٍ من أوكرانيا

انضم الرئيس الأميركي جو بايدن إلى المسؤولين الأميركيين الداعمين لكييف بوجه موسكو، التي حشدت قوات ضخمة على الحدود مع أوكرانيا، فيما انقسمت تحليلات الخبراء بشأن الخطوة الروسية، بين من رأى فيها محاولة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لاختبار المدى الذي قد تذهب إليه الإدارة الأميركية، وبين من اعتبرها رسالة «تخويف» لأوكرانيا لردعها عن شن أي هجمات مستقبلية ضد الانفصاليين، التابعين لموسكو، في دونباس. وفي السياق، اتهمت القوات المسلحة الأوكرانية، أمس السبت، الانفصاليين، بخرق اتفاق وقف إطلاق النار شرقي البلاد 21 مرة، أول من أمس الجمعة، وتسببهم بإصابة جنديين ومدني بجروح. وأشار البيان إلى استهداف الانفصاليين بالنيران مناطق زولوتي، ونوفوليكساندريفكا، وسفيتلودارسك، وبيشوفيك وكراسنوهوريفكا التابعة لدونباس.

وكان بايدن، أكد في اتصال هاتفي، هو الأول له منذ وصوله إلى السلطة، مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لمدة 50 دقيقة، أمس الأول الجمعة، دعم واشنطن «الثابت» لكييف، التي تتهم موسكو بحشد قوات عند الحدود. وذكر البيت الأبيض، في بيان، أنّ «بايدن أكد دعم الولايات المتحدة الثابت لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها في مواجهة العدوان الروسي في دونباس وشبه جزيرة القرم»، بدوره، قال زيلينسكي، في فيديو نشره مكتبه، إنّ «بايدن أكد لي أن أوكرانيا لن تترك بمفردها في مواجهة العدوان الروسي». وأثنى على الشراكة «البالغة الأهمية بالنسبة للأوكرانيين» مع أميركا. وأعلن أن كييف وواشنطن «تقفان كتفاً بكتف عندما يتعلق الأمر بحماية ديمقراطياتنا»، وأضافَ الشراكة مع الأميركيين بأنها «ضرورية» للأوكرانيين. وسبق اتصال بايدن مع زيلينسكي مجموعة من الاتصالات التي أجراها مسؤولون أميركيون مع نظرائهم الأوكرانيين، إذ هاتف وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، نظيريهما الأوكرانيين، أندريه تاران ودميترو كوليبا. وذكرت وزارة الدفاع الأميركية، قبل أيام، أن قوات الولايات المتحدة في أوروبا رفعت درجة تأهّبها بعد «التصعيد الأخير في الأعمال العدائية الروسية في شرق أوكرانيا».

وكان المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف حذر، الجمعة الماضي، حلف شمال الأطلسي من إرسال قوات إلى أوكرانيا. وقال «لا شك في أنه من شأن سيناريو كهذا أن يزيد التوتر قرب الحدود الروسية. بالطبع، سيستدعي ذلك إجراءات إضافية من قبل روسيا لضمان أمنها». ورفض تحديد الإجراءات التي قد يتم اتخاذها، لكنه شدد على أن روسيا لا تقوم بأي تحركات لتهديد أوكرانيا. وكانت روسيا أعلنت، الجمعة الماضي، أن قواتها المسلّحة ستجري تدريبات عسكرية قرب الحدود مع أوكرانيا في جنوب البلاد، للتدرّب على الدفاع في وجه الطائرات الهجومية المسيّرة. وستشارك أكثر من 50 كتيبة مقاتلة، تضم 15 ألف عنصر، في تدريبات على «التفاعل مع الحرب الإلكترونية ووحدات الدفاع الجوي».

ورأى ستيفن بيفر، وهو سفير أميركي سابق لدى كييف وباحث في أكاديمية روبرت بوش في برلين، أن تحركات القوات الروسية كانت بنسبة «90 في المائة لتخويف الأوكرانيين». وقال، لوكالة «فرانس برس»: «لا أرى فائدة لدى الروس في الاستيلاء على مزيد من الأراضي». واعتبر المحلل العسكري الروسي الكسندر غولتس، في تصريح للوكالة، أن تحركات القوات الروسية والتهديد بالتصعيد يراد منهما أن يكونا «أداة للتفاوض الدبلوماسي مع الغرب» في هذه المرحلة التي يشوبها التوتر والعقوبات.

وقال وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمان بون «لا أعتقد أننا نشهد تصعيداً، لكن علينا أن نتوخى الحذر بدرجة كبيرة. لذلك تحاول فرنسا وألمانيا دفع الرئيسين الروسي والأوكراني لاستئناف المحادثات».

واعتبرت مجلة «فورين بوليسي»، في تقرير أمس الأول، أن حشد روسيا عدداً ضخماً من القوات على الحدود مع أوكرانيا، يشكل اختباراً مبكراً لإدارة بايدن، التي تتطلع إلى إصلاح العلاقات مع حلف شمال الأطلسي، وتغيير سياسة الرئيس السابق دونالد ترامب بشأن العلاقات مع موسكو. ونقلت عن جيم تاونسند، نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق لشؤون أوروبا وحلف شمال الأطلسي حتى العام 2017، قوله «إنهم يتحققون، ويحاولون معرفة ما سنفعله، وماذا سيفعل حلف شمال الأطلسي، والأوكرانيون. إنهم يقومون بكل هذه الأمور لتقييم رد الإدارة الجديدة». وأضاف أن خطوة بوتين غير واضحة المعالم، متسائلاً «لماذا يسمح لنا برؤية هذا؟».

> زيلينسكي: بايدن أكد أن أوكرانيا لن تترك بمفردها
>
> ضم القرم كان بدا بمناورات عسكرية كبيرة على الحدود

وكان مبعوثون من دول حلف «الناتو» أعربوا، بعد اجتماع الخميس الماضي، عن قلقهم حيال المناورات العسكرية الروسية واسعة النطاق وتصاعد انتهاكات وقف إطلاق النار. وقال مسؤول في الحلف، لمجلة «فورين بوليسي»، إن «أعمال روسيا المزعزعة للاستقرار تقوّض الجهود الرامية إلى تهدئة التوترات. يواصل حلف شمال الأطلسي دعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، نواصل مراقبة الوضع عن كثب». وقال مسؤول كبير سابق في إدارة ترامب للمجلة «قد تكون مناورة للقوات لاختبار ردة فعلنا، أو قد تكون أمراً عسكرياً، أو قد تكون المكان الذي يُجمع فيه الناس على الحدود. عليهم أن يحددوا علناً ماهية هذه السياسة. من غير المقبول قيام روسيا بمزيد من التوغل» في الأراضي الأوكرانية. وأوضحت المجلة أن عملية ضم القرم في 2014 كانت بدأت بمناورات عسكرية كبيرة على طول الحدود الغربية لروسيا مع أوكرانيا، قبل أن يتدفق رجال ملثمون إلى المنطقة ويسيطرون عليها. ويشكك مراقبو النزاع منذ فترة طويلة في أن روسيا تخطط لغزو جديد لأوكرانيا، من دون استبعاد حدوث هذا الأمر. وقال الباحث كيريل ميخائيلوف، الذي يتابع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا: «الأمر المتعلق بـ(الرئيس الروسي) فلاديمير بوتين هو أننا عندما نفكر في ما سيفعله، نحاول أن نعتقد أنه سيكون شيئاً عقلانياً». وأضاف: «قد يكون لديه وجهة نظر مختلفة تماماً عن العالم، نظراً لأن المعلومات التي يحصل عليها يفترض أن تكون منسقة للغاية». ورجح الخبير في شؤون الجيش الروسي روبرت لي أن يكون الهدف من هذه التحركات ردع أوكرانيا عن شن أي هجمات في المنطقة مستقبلاً. وقال: «روسيا تحاول الظهور بأنها تسيطر على أي تصعيد».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

الاتحاد الأوروبي يرحّب برفع العقوبات عن المحكمة الجنائية

رحّب وزير خارجية الاتحاد جوزيب بوريل، أمس السبت، برفع الولايات المتحدة العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، خصوصاً المدعية العامة فاتو بنسودا. وقال بوريل، في بيان، إن هذه الخطوة المهمة تؤكد «على التزام الولايات المتحدة حيال المنظومة الدولية». ولفت إلى أن «المحكمة تؤدي دوراً مهماً في إنصاف ضحايا بعض أفظع الجرائم في العالم».

(فرانس برس)

كوريا الجنوبية تدعو الرئيس الصيني لزيارتها

وجّه وزير الخارجية في كوريا الجنوبية، تشونغ إيوي يونغ، أمس السبت، الدعوة للرئيس الصيني شي جين بينغ، لزيارة سيول عندما يستقر وضع فيروس كورونا، وذلك خلال أول زيارة يجريها وزير خارجية كوري جنوبي إلى الصين منذ عام 2017. وقال الوزير الكوري الجنوبي إنه ينتظر من الصين أداء دور في صنع السلام بين كوريا الجنوبية ونظيرتها الشمالية.

(رويترز)

مشاورات ثلاثية حول بيونغ يانغ

اتفقت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان خلال محادثات أمنية، عقدت في الأكاديمية البحرية الأميركية في أنابوليس بولاية ماريلاند الجمعة، على العمل معاً لمواصلة الضغط على كوريا الشمالية للتخلي عن برامجها النووية والصاروخية البالستية. وأكد مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي جيك سوليفان، ونظيره الياباني شيجيرو كيتامورا، والكوري الجنوبي سوه هون، في بيان مشترك، التزامهم معالجة القضية «من خلال التعاون الثلاثي المنسق نحو نزع السلاح النووي».

(رويترز)

متابعة

حماية مبنى الكابيتول تحيّر الأميركيين

يبدو أنّ مبنى الكابيتول قد تحول إلى هدف، مع إحباط الشرطة الأميركية هجوماً «محلياً» جديداً عليه، بعد ازالة حواجز امنية حديثاً

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعاد الهجوم الذي نفذ مساء أول من أمس الجمعة، أمام مبنى الكابيتول، والذي أدى إلى مقتل عنصر في الشرطة الأميركية وجرح آخر، ومقتل المهاجم، طرح أسئلة حول كيفية حماية الكونغرس، الذي اقتحمه أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب، في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي، من دون أن تنتهي تداعيات الحادث على الرغم من مرور 3 أشهر عليه.

وقُتل شرطي، وأصيب آخر، أمام مبنى الكابيتول في واشنطن، مساء أول من أمس الجمعة، إثر اقتحام سيارة نقطة أمنية وتلويح سائقها بسكين قبل أن تدهسه الشرطة. وقال الرئيس جو بايدن، في بيان: «شعرت أنا وزوجته» جيل بحزن شديد عندما علمنا بالهجوم العنيف عند نقطة تفتيش أمنية أمام مبنى الكابيتول الأميركي». وأضاف «نعلم مدى صعوبة الأوقات بالنسبة إلى الكابيتول وكل من يعمل فيه ومن يقومون بحمايته». وقالت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، في بيان: «مرة أخرى، خاطر هؤلاء الأبطال (عناصر الشرطة) بحياتهم لحماية مبنى الكابيتول وبلدنا، بنفس التفاني والاستعداد للخدمة اللذين شهدناهما في 6 يناير». وقال زعيم الأقلية الجمهورية بمجلس الشيوخ ميتش ماكونيل: «مرة أخرى، تعرض عناصر شرطة الكابيتول الشجعان لهجوم عنيف أثناء قيامهم بعملهم».

وأعضاء الكونغرس في عطلة برلمانية هذا الأسبوع، لكنّ بعض أفراد مكاتبهم إلى جانب موظفين وصحافيين كانوا متواجدين أثناء وقوع الحادثة، وهرع عناصر في الحرس الوطني، والذين ينتشرون في الكابيتول منذ الهجوم عليه في 6 يناير الماضي، من مباني المكاتب البرلمانية القريبة إلى المبنى الذي وقع أمامه الهجوم. واتخذ آخرون مواقع بالقرب من نقاط تفتيش للشرطة. وأظهرت لقطات تلفزيونية اصطدام سيارة زرقاء بحاجز للشرطة في الشارع.

وقالت القائمة بأعمال قائد شرطة الكابيتول يوغانادا بيتمان، في مؤتمر صحافي، إنّ «المشتبه به صدم اثنين من عناصرنا بسيارته» قبل اصطدامه بحاجز. وأوضحت أنّه «إثر ذلك، نزل من السيارة وبيده سكين، وبدأ بالسير باتجاه عناصر شرطة الكابيتول» وبعد ذلك «أطلقوا النار» عليه، ما أدى إلى مقتله. وأوضحت أنّ أحد العنصرين «توفي» متأثراً بجروحه. وقال قائد شرطة مقاطعة كولومبيا، روبرت كونتي: «لا يبدو أن الأمر يتعلق بالإرهاب، لكن بالتأكيد سنواصل التحقيق». وأوضحت الشرطة أنّ المشتبه به غير معروف بالنسبة لها، ولم تعرف بعد الدافع وراء هجومه.

وذكرت العديد من وسائل الإعلام الأميركية أنّ المشتبه به يدعى نواه غرين، وهو شاب أسود يبلغ من العمر 25 سنة. ونشرت وسائل الإعلام صورته، وكذلك صورة لصفحته على «فيسبوك»، والتي عبر فيها عن تعاطفه مع زعيم تنظيم «أمة الإسلام» لويس فرخان، المعروف بتصريحاته المعادية للسامية. وذكرت شبكة «سي إن إن» أنّ غرين بث شريط فيديو يعتبر فيه «الحكومة الأميركية العدو رقم واحد للسود». وخضع مبنى الكابيتول لحماية مشددة عقب الاعتداء عليه في 6 يناير، إلى جانب عدد من متظاهرين مؤيدين لترامب. وتمت إزالة بعض الحواجز الوقائية حديثاً، فيما جرى تضييق نطاق المحيط الأمني حول المقر. وذكرت وكالة «أسوشييتد برس» أن الخرق حصل داخل المحيط الأمني، مشيرة إلى أنّ السائق مر عبر بوابة تم فتحها من أجل المرور من وإلى الكابيتول، وصدم حاجزاً كان يحمي المبنى قبل 6 يناير. وقالت النائبة الديمقراطية جينيفر وكستون إنّ ما حصل «قد يدفع الجميع إلى التراجع قليلاً عن مطلب إزالة السياج كلياً بسبب الشعور بالأمن الذي يوفره لنا».

> اعتبر المهاجم أنّ الحكومة الأميركية العدو رقم واحد للسود

وذكرت شبكة «سي إن إن» أنّ الهجوم على الكابيتول جاء بعد أسابيع من إزالة السياج الجديد الذي تم تركيبه بعد اقتحام أنصار له. وكان الجنرال المتقاعد روسيل أونور، حثّ بعد دراسة بشأن أمن مبنى الكابيتول بطلب من بيلوسي بعد هجوم يناير، الكونغرس على تحسين عملية جمع المعلومات الاستخباراتية، وبناء سياج متنقل، وتعزيز حماية أعضاء الكونغرس، من بين تعديلات أخرى. وأشار في تقرير إلى أنّ طبيعة التهديدات الموجّهة إلى مبنى الكابيتول وأعضاء الكونغرس قد تغيرت، وأنها جاءت على نحو متزايد من عناصر محلية. إلا أن هذا الأمر تعرض إلى انتقادات من عدد من النواب. ودعا أونور، في مقابلة مع «سي إن إن» أمس السبت، أعضاء الكونغرس لأخذ التهديدات الناشئة على محمل الجد وتوفير التمويل لزيادة القوى وتحصين المبنى، وتعزيز التدريب لحماية أعضاء الكونغرس وموظفيهم. وقال إنّ «مبنى الكابيتول أصبح هدفاً. هناك حاجة للتكيف مع هذا الأمر».

قتلت شرطة الكابيتول المهاجم (Getty)

هجمات «الشباب» تنذر بانفلات أمني

الصومال: الطريق إلى الانتخابات مسدود

تُظهر كل المؤشرات في الصومال أن إجراء الانتخابات غير متوقع في وقت قريب، في ظلّ الانقسام العميق بين رئيس البلاد وولايتي جوبالاند وبونتلاند، بينما تتزايد المخاوف من انهيار أمني، ولا سيما مع هجمات «حركة الشباب»

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

يشهد الصومال ظروفاً سياسية معقدة منذ 8 فبراير/ شباط الماضي، إثر فشل الشركاء السياسيين في البلاد في التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة السياسية ويحدد مساراً جديداً للانتخابات البرلمانية والرئاسية. مع العلم أن الاجتماعات مستمرة في مقديشو، للاتفاق على تدشين جولة جديدة من المفاوضات بين رؤساء الولايات الفيدرالية من جهة، والحكومة الصومالية من جهة ثانية. وكان من المقرر أن تبدأ المحادثات تحت رعاية أممية في 22 مارس/ آذار الماضي في معسكر حلني الدبلوماسي داخل مطار مقديشو، الذي يضم أغلب البعثات الغربية في الصومال، ويخضع لحراسة أمنية مشددة من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال «أميصوم» والاتحاد الأوروبي. لكن رئيسي إقليمي بونتلاند، سعيد عبد الله دني، وجوبالاند، أحمد محمد إسلام مدوبي، رفضا المشاركة في المؤتمر، بحجة السماح للقوات الصومالية التابعة للرئيس محمد عبد الله فرماجو، بتأمين مقر المؤتمر، بدلاً من القوات الأفريقية، وطالبا بتسليم ملف الانتخابات لرئيس الحكومة محمد حسين روبلي، بدلاً من فرماجو. وفشل مبعوث الأمم المتحدة لدى الصومال جيمس سوان في دفعهما إلى تغيير رأيهما، فاقتصرت المشاركة في المؤتمر على فرماجو وروبلي ورؤساء ولايات هرشبيلي وجنوب غربيّ الصومال وجلمدغ. ويترافق التعقيد السياسي مع تدهور أمني مستمر، كان آخر مظاهره أمس السبت، بشنّ حركة «الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، هجوماً فجراً، على قاعدتين عسكريتين في إقليم شبيلي السفلى بولاية هرشبيلي بجنوب البلاد، ما أدى إلى وقوع خسائر، وخصوصاً في صفوف الحركة. ونقلت إذاعة عسكرية حكومية عن مسؤول عسكري قوله إن الجيش الصومالي كان مستعداً لصد هجوم الحركة فجر أمس، وكبدها خسائر فادحة في الأرواح والمعدات بعد هجوم عناصرها على قاعدتين منفصلتين في بلدتي بريري وأوطيغلي جنوب مقديشو. وقال قائد قوات المشاة في الجيش الصومالي، الجنرال محمد تهليل، للإذاعة العسكرية الرسمية، إن القوات الصومالية تصدت للهجوم، وقتلت نحو 45 عنصراً من الحركة وأصابت الكثير منهم بجروح خطرة، واستولت على معدات عسكرية. بدورها، تبنّت حركة الشباب الهجوم على القاعدتين العسكريتين، وأعلنت إلحاقها خسائر بصفوف الجيش الصومالي.

سياسياً، ومن أجل تقريب وجهات النظر بين الشركاء السياسيين، تمكن رؤساء الولايات الفيدرالية الخمس من عقد اجتماع بغياب فرماجو ورئيس حكومته في فندق ديغالي في مقديشو في 25 مارس الماضي، واتفقوا على مواصلة المؤتمرات الجانبية بين رؤساء الولايات الفيدرالية فقط، وذلك لحلحلة الأزمة السياسية الراهنة بين الأطراف الصومالية. كما عُقد اجتماع موسع بين رؤساء الولايات الفيدرالية وسفراء أجانب، بحضور سوان في 29 مارس الماضي. وفي بيان صحافي مقتضب، أشاد المبعوث الأممي بالجهود المبذولة لإجراء مؤتمر تشاوري جديد بين الشركاء السياسيين في البلاد، وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق لاستكمال مخرجات مؤتمر سبتمبر/ أيلول الماضي، وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في البلاد.

وتدور الخلافات حالياً بين الحكومة الصومالية ومعارضيها حول نقطتين؛ أولاهما تتمثل في تأمين مقر المؤتمر، والجهة التي تتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن. ورفض رئيسا بونتلاند وجوبالاند أن تتولى القوات الصومالية أمن مقر الاجتماعات، بحجة أن فرماجو استخدمها أداةً لتنفيذ أجنداته السياسية، وطالبا بتولّي القوات الأفريقية مسؤولية الحفاظ على أمن مقر الاجتماعات. أما النقطة الثانية فمرتبطة بأجندة المؤتمر والمشاركين فيه مثل بعثة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والسفيران الأميركي دونالد ياماموتو والبريطانية كايت فوستر أوبي.

وقد أعرب مجلس الأمن الدولي الخميس الماضي عن قلقه إزاء المأزق الحالي في الصومال نتيجة تعطيل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

في السياق، يقول أستاذ الإعلام أحمد جيسود في حديث لـ«العربي الجديد»، إن ثمة أسبابا عدة تدفع البلاد نحو انسداد الأفق السياسي، ومنها عدم توفر هامش للثقة بين الأطراف السياسية في البلاد، التي أخفقت في التوصل إلى اتفاق حول عدد من المسائل المتعلقة بعملية الانتخابات. ويضيف أن كل الأطراف تراهن على عامل الوقت، من أجل تحقيق مكاسب سياسية وإعادة تشكيل التحالفات والتوازنات، استعداداً لخوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ويعتبر أن الأزمة نتيجة تراكمات سياسية خلال السنوات الأربع الأخيرة، وأنّ حل الإشكالية السياسية يكمن في تقديم المصالح العامة على المصالح الشخصية الضيقة. ويستبعد جيسود تمديد ولاية البرلمان الصومالي والحكومة الصومالية، مشدّداً على أنه «سيكون، في حال حصل، فاقداً للشرعية داخلياً وخارجياً. وسبق أن عبّر المجتمع الدولي الداعم للحكومة عن رفضه المطلق لأي محاولات تمديد للفترة الرئاسية والبرلمانية في البلاد». من جهته، يعتبر مدير تحرير موقع «مقديشو برس»، عبد القادر عثمان، أن سبب الأزمة الحالية، هو تعنت رئيسي إقليمي بونتلاند وجوبالاند في رفضهما المشاركة في المؤتمر. ويكشف أن جهود إقناعهما بالمشاركة لا تزال مستمرة، في ظلّ وساطة الولايات الفيدرالية. ويشير عثمان في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الأنظار تتجه حالياً نحو تلك الوساطات. لكنه في المقابل يوضح، أنه إذا فشلت هذه المحاولات، فإن الخيار الأخير سيكون بيد البرلمان الصومالي، لحسم الخلافات السياسية وفصل النزاع بين مختلف الأطراف.

ويرجح عثمان فرضية تمديد ولاية المؤسسات التنفيذية والتشريعية في البلاد لمدة سنتين كحد أقصى، في حال فشلت مفاوضات الأطراف الصومالية حول اتخاذ قرار متعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ويشير إلى أن هذا التمديد سيمكّن الحكومة من تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية تحظى بإجماع وطني. وبحسب خبراء فإن خطوة رئيس البرلمان الصومالي محمد شيخ مرسل توقيف نواب عن جلسات البرلمان، ستؤدي إلى انقسام داخله. وهو ما قد يعقد الأزمة السياسية والدستورية، إذ يُمكن أن يشكل النواب المعارضون للحكومة الفيدرالية غرفة برلمانية جديدة، في تكرار لسيناريو عام 2008، عندما أعلن برلمانيون تشكيل مجلس نواب آخر عُرف باسم «النواب الأحرار»، إبّان التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال (2006-2009).

خلال تظاهرة للمعارضة الصومالية في العاصمة مقديشو، فبراير الماضي (فرانس برس)

خشية من تمديد ولايات المؤسسات الدستورية وانقسام البرلمان

ويبدي الكثير من المحللين اعتقادهم بأن إقدام البرلمان الصومالي على مشروع التمديد، سيكون بمنزلة «انقلاب» بالنسبة للمعارضة وللمرشحين للانتخابات الرئاسية. وهي تجربة لم يخضها الصومال من قبل، وتهدد مسار عملية التحول الديمقراطي والانتقالي السلمي للسلطة، وتُكرس انقساماً عمودياً وأفقياً في البلاد. ويرصد المحللون سيناريوهات عدة في المرحلة المقبلة، نتيجة المأزق السياسي الراهن، ومنها توصل مختلف الأطراف إلى عقد مؤتمر تشاوري جديد، تشرف على تنفيذ مخرجاته الأوساط الدولية والإقليمية، كي لا تعود الخلافات.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في أن تتولى بعثة الأمم المتحدة مسألة تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في البلاد، وهو سيناريو غير ممكن نسبياً في الوضع الحالي، نظراً لاستقلالية الحكومة الصومالية، التي تشجب دوماً التدخلات الدولية في شأنها الداخلي وتمس سيادتها باستمرار. أما السيناريو الثالث فمتعلق باستمرار الأوضاع السياسية المقلقة كما هي عليه الآن، أو أن يصوّت البرلمان الصومالي لمشروع التمديد. وهو ما سيفجر الأوضاع وصولاً إلى انزلاق البلاد إلى الوقوع في شرك المواجهات الدامية.

يذكر أن جلسة للبرلمان الصومالي في 27 مارس الماضي انتهت بالفشل، فقد كان من المقرر أن يناقش أعضاء البرلمان مشروعاً حول وباء كورونا، وهي الأجندة التي أعلنتها رئاسة البرلمان قبل يوم من انعقاد الجلسة، إلا أن برلمانيين أبدوا خشيتهم من تمرير مشروع تمديد للبرلمان والرئاسة الصومالية فقاطعوا الجلسة، ونفذوا اعتصاماً داخل البرلمان. الأمر الذي دفع رئيس البرلمان الصومالي محمد شيخ مرسل في 28 مارس الماضي، إلى إصدار مرسوم يقضي بحظر 15 نائباً من المشاركة في 5 جلسات للبرلمان، لكن النواب الموقوفين عن الجلسات رفضوا قراره، بل أعلنوا إفشالهم مخططاً لتمديد ولايات المجالس التنفيذية والتشريعية.